المجلة السياسية والدولية

**اسم المقال:** دور الجامعات في تعزيز ثقافة الحوار وبناء الوحدة الوطنية في العراق
**اسم الكاتب:** د. اسامة مرتضى باقر
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2043
**تاريخ الاسترداد:** 2026/11/02 04:25 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

# دور الجامعات في تعزيز ثقافة الحوار وبناء الوحدة الوطنية في العراق

**الدكتور**

**اسامة**

**مرتضى**(*)

**لمقدمة:**

تمارس الجامعات في كل دول العالم دورا مهما داخل مجتمعاتها من خلال ما تقدمه من مخرجات تساهم في تشكيل الوعي الاجتماعي والثقافي للإفراد، اي لا يقتصر دورها بالأدوار التعليمية والقطاعية العلمية الصرفة، فمقياس رقي المجتمع وتحضره يقاس بعدد الجامعات وعدد الحاصلين على الشهادات في الدراسات الأولية والعليا، وبالنتيجة يشكلو المكون الجمعي الثقافي للمجتمع.

إما الثقافة بوجه عام فهي أسلوب حياة يتبلور ويتكون عبر سنوات صيرورة المجتمع وتتشكل لتكون ثقافة متميزة ومتطورة عن غيرها من المجتمعات.

الحوار والتسامح هي قيم موجودة في ثقافة اغلب المجتمعات لكن قد تتراجع في بعض الاحيان لصالح العنف والنزاع لاعتبارات سياسية او عرقية او طائفية غالبا ما تسود المجتمعات غير المتحضرة التي تفتقر الى دولة المؤسسات وغياب قيم واليات المجتمع المدني.

ان المجتمع العراقي هو مجتمع تتجذر فيه قيم التسامح والتعايش من عهود طويلة و يتكون من فسيفساء قومية وعرقية متداخلة ومترابطة عبر عهود طويلة مهما كانت النخبة السياسية الحاكمة وحتى مع فترات حالكة مر بها العراق لتدخلات إقليمية او دولية. ان ما مر به العراق في المرحلة الماضية بعد نيسان / ، انما ناتج عن ثقافة وافدة من الخارج مع دخول القوات المحتلة الأجنبية الى العراق.

لذا فان البحث إثبات فرضية ترمي الى ان الجامعات جزء من مركب بناء الوحدة الوطنية للمجتمع وإشاعة ثقافة الحوار والتسامح وبناء المجتمع المدني العراقي من خلال:

- مدخلات العنف وعدم الاستقرار في المجتمع العراقي.
- مضامين التسامح والحوار والمصالحة الوطنية داخل بنية المجتمع العراقي

(*) **كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية..**

- الجامعات بوصفها احد مداخل الاستقرار الاجتماعي والاندماج الداخلي .

ان الواقع العراقي اليوم وبعد مرور اكثر من سنة تقريبا على إتباع نهج الحوار والمصالحة الوطنية والاعتراف بالآخر وتجاوز سلبيات المرحلة الماضية وتداخلاتها أسهم في تأسيس لمرحلة جديدة وبداية تحتاج الى المحافظة على هذا المنجز ولعل الجامعات والمؤسسات التعليمية هي الأداة الأبرز للمحافظة وادامة هذا النهج لان جزء من اكمال المنظومة التصالحية ( اللاعنفية ) هي مشاركة المؤسسات غير السياسية وغير العسكرية ، لاتمام ما بدأته تلك المؤسسات ولان تجارب الدول تفيد ان استقرار المجتمعات واستمرارها موحدة متعايشة لا يكون الا عن طريق بناء ثقافة تسامحية مستديمة لاتحققها الاليات العسكرية والامنية في كل الظروف.

**اولا : مدخلات العنف وعدم الاستقرار في المجتمع العراقي :**

العنف هو حقيقة بشرية لا ترتبط بمكان أو زمان معينين، ولا تقتصر على فكر أو ثقافة أو جنس أو دين، ينتج عن تراكمات من اليأس والغضب والانتقام والكبت السياسي والفكري، وغياب المساواة والعدالة الاجتماعية للأفراد.

إن تفجر التوترات والمصادمات الداخلية إنما ينم عن وجود خلل أو فشل في :-

- النظام الاجتماعي العام.
- عمليات الضبط الاجتماعي.

مما يفضي إلى سيادة الخوف والقلق من إعمال العنف التي تأخذ صورا مختلفة وأشكالا متعددة بحسب الأطراف المتداخلة ومستوى الخلاف والصراع بينهم، مما يعني غياب السلامة والطمأنينة داخل المجتمع المتفجر.

المدخلات المؤدية لأعمال العنف: يخطيء من يظن إن العنف ينتج عن أسباب أنية، فالتوترات الداخلية إنما هي محصلة للتفكك الحاصل في المجتمع لمراحل متقادمة و متواترة.

فحالة التفكك المستدامة تظهر عندما تعصف بالمجتمعات الحروب، والكوارث الطبيعية، والنكبات والهزائم العسكرية، والأزما . الاقتصادية، والتغيرات المفاجئة والسريعة في موازين القوى والسلطة والمال داخل المجتمع، مما يؤدي إلى ظهور إعمال العنف كمتنفس طبيعي لتلك التحولات .

---

[1] . **خالد فرج:"دور مؤسسات الضبط في الامن الاجتماعي"، سلسلة المائدة الحرة ، بيت الحكمة ، العدد( ()** 
( . . . . .

[2] **ستيفن زونس:"قوة العمل العنفي" ، مجلة مكتب الاعلام لوزارة الخارجية الامريكية، العدد( ()** (. 
www.usinfo.com

إلى جانب ذلك فأنه في كثير من حالات عدم الاستقرار الداخلي والفلتان الأمني الذي يحدث داخل المجتمعات إنما يكون بسبب وجود إطراف خارجية تغذي حالة عدم الاستقرار وتدعمها اقتصاديا وعسكريا وحتى بشريا، لدوافع مختلفة بحسب خصوصية كل دولة وما يجاورها، لكن في العموم تكون عملية التدخل في الشؤون الداخلية للدول هو بداعي تغيير الأنظمة السياسية القائمة وإقامة أنظمة سياسية جديدة ترتبط بمصالح وأهداف الدولة الداعمة بحسب أطراف اللعبة الإقليمية والدولية.

أي انه يمكن القول ان أعمال العنف تكون حصيلة لمتغيرات تاريخية وسياسية واجتماعية واقتصادية وإقليمية ودولية تعمل جميعها متفاعلة لتؤدي إلى حالة معينة حالات الصراع والاقتتال الداخلي .

المخرجات التي تفضي عن إعمال العنف: كما أسلفنا فأن المجتمعات التي تعاني من حالة حراك وهيجان بصيغ وأشكال مثل القيام بأعمال مسلحة أو عمليات أبادة جماعية وتدمير المؤسسات العامة فأن تلك العمليات ستؤدي إلى جملة من النتائج قد يكون بعضها قد دخل فعلا في مخططات من يقود تلك العمليات وأخرى كنتيجة عرضية تطفو على مسرح العمليات.

أول تلك النتائج هو سقوط العديد من المدنين الأبرياء، ذلك إن الساحة الرئيسة لعمليات العنف هي المدن والأقضية ومراكز التجمعات السكانية، وليس في إطراف المدن الحدودية أو المناطق المعزولة والنائية، مما يؤدي إلى جملة من المشاكل الاجتماعية المتمثلة في تزايد أعداد العوائل المتفككة لفقدانها أحد ذويها أو في بعض الأحيان زوال مناطق وعوائل بأكملها .

النتيجة الثانية هي غياب أو ضعف سلطة القانون وانحسار الجانب الأمني انحسارا ملحوظا وإصابة المؤسسات الحكومية بالشلل، وسيطرة المظاهر البيروقراطية على العمل الإداري، وبسبب هذا الضعف التنفيذي (الأدائي ) يكثر الرياء الوظيفي، وازديا الدجل السياسي، وفي بعض الحالات تستغل حالة الفوضى والعنف التي تسود المجتمع في السعي وراء جمع المال والثروة والربح السريع، بسبب ضعف السلطات الرقابية وغياب الرادع الجزائي، مما يعني الضعف العام لمؤسسات الدولة والمجتمع.

النتيجة الثالثة هو انحسار جانب الإبداع الفكري والعلمي والمهنية في العمل، وفي العموم يمكن القول إن المال والعنف يصبحان هما المعياران الوحيدان لضمان الحياة في بيئة

---

[3] .**اسامة مرتضى :"العنف مدخلاته مخرجاته حلوله المفترضة ". منشورة في نشرة الرأي الاخر كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد( ()** ". . . . . .

اجتماعية محتدمة، مما يؤدي إلى إدامة حالة عدم الاستقرار والعنف بكافة أشكاله ما لم يتم صياغة حلول أو اليات عمل توقف أو تقلل من إعمال العنف تدريجيا وصولا إلى حالة الاستقرار المثلى المنشودة .

في ضوء ما تقدم اعلاه يتضح ان تلك العوامل اسهمت في تغذية حالة عدم الاستقرار في العراق طيلة السبع سنوات الماضية

**ثانيا : مضامين التسامح والحوار والمصالحة الوطنية داخل بنية المجتمع العراقي :**

تمثل عملية ربط مفهوم المجتمع المدني وبناء مؤسساته الحديثة بالديمقراطية والإصلاح محاولة لإعطاء نوع من المشروعية لمشروع الحداثة الذي تمثله الدولة. لذا فان التنمية السياسية التحديث في العراق الجديد تمثل جانبا من جوانب عملية الإصلاح والتغيير الاجتماعي متعددة الأبعاد لايمكن أن تحدث دون حدوث تغيرات في كـ عناصر الثقافة. وتتضمن الاتجاه نحو مزيد من المساواة بين الأفراد في علاقاتهم بالنظام السياسي، وتزايد قدرة النظام السياسي في علاقاته بالبيئة المحيطة، وتعزيز تمايز وتخصص المؤسسات والبنى داخل النظام السياسي. لقد تضح بان التنمية السياسية تقتضي توافر (المأسسة، العقلانية، الاندماج والتكامل الوطني، الديمقراطية، التعبئة، المشاركة) وأنها من التنمية الشاملة. وهي بإيجاز تلك العملية التي يحدث بمقتضاها تغير في القيم والاتجاهات السياسية، والنظم والبناءات، وتدعيم ثقافة سياسية جديدة بحيث يؤدي ذلك إلى مزيد من التكامل للنسق السياسي[4].

اما عن الوحدة الوطنية هي الموقف أو الاستعداد النفسي والسياسي والعمل لتحقيق أهداف جماعية معينه تقوم على مشاركة جميع العناصر المكونة لها بعيدا عن انتماءاتها الثانوية الأخرى.

وعليه، فأن أهم مشكلة تواجه معظم بلدان عالم الجنوب ، إنما هي تلك التي تتعلق بتكوين شعور مشترك بين أفراد المجتمع الواحد أو الجماعية الوطنية الواحدة ، بأنهم متميزون عن غيرهم من المجتمعات الأخرى ، إذ يجب أن يتوصل الناس في الدولة الجديدة ، الى إقرار كونهم في إقليم هو وطنهم الحقيقي ، كما يجب أن يشعروا كأفراد بأن هويتهم الشخصية محددة جزئيا بانتمائهم الى بلادهم المحددة إقليميا.

---

[4] . **احمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية : رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، (الإسكندرية، شركة الهلال للطباعة، ) – .**

[5] . **عبدالاله بلقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني : مراثي الواقع، مدائح الأسطورة : (بيروت، أفريقيا الشرق، ) – ) .**

وهكذا ، فأن الوحدة الوطنية كمفهوم ، يقصد بها صهر العناصر السكانية المختلفة في وحدة اجتماعية هي الأمة ، وتنظيمها من ثم في نظام سياسي معين واحتوائها في هيئات أو مؤسسات للدولة أو بعبارة أخرى ، تنظيم العناصر السكانية اجتماعيا والتقدم بها لى المنظومة الدولية في هيئة دولة مستقلة ذات مصالح وطنية متميزة عن الدول الأخرى.

يواجه العراق تحديا جديدا يعادل في خطورته ومساحته كل التحديات التي مابرح العراق يواجهها منذ عقود عديدة ومن شتى المجالات الإقليمية والدولية ، ويتمثل ذلك التحدي بتغليب الانتماء الطائفي ... وتغييب الولاء الوطني وروح المواطنة ، ولأن أواصر وحدة المواطنة هي بالأساس ضعيفة نسبيا بفعل الممارسات الخاطئة للأنظمة السياسية المتعاقبة ، فضلا عن أعراض النخبة في بذل ما يستحقه مشروع ترسيخ الهوية الوطنية الموحدة المنوطه به استيعاب وتمثيل كل أطياف التكوينات الاجتماعية والحضارية المتآخية عبر السنين ، بصرف النظر عن كثافة أعراقها وطبيعة أديانها وتلاوين طوائفها وأهمية لغاتها ، فقد استيقظ على حين غرة الحس الطائفي وتفاقمت العصبيات النازعة الى التحول عن أشكال حضارية متنوعة ضمن نسيج المجتمع الواحد ، الى كيانات سياسية متعددة ومتقاطعة تهدد الوحدة الوطنية للمجتمع وتضرب بقوة أسس كيانه المتماسك.

وأصبح الوضع العراقي يثير العديد من التساؤلات حول حقيقة وجود هوية عراقية موحدة أصلا في ظل الانفلات الأمني و الانهيار السياسي وتلاشي هيبة القانون.

ان وجود الحالة الطائفية في العراق لا يعني الاستسلام والخضوع لها وترقب نتائجها المدمرة ، بل يتوجب التصدي لها ومحاربتها وصولا الى تطويقها وإلغاء دورها ، لأن التهاون في التصدي لها يحولها من نتاج للواقع الى حالة ترسخه في المجتمع تؤدي الى انهياره ، فالطائفية ان تمكنت من مجتمع ما فإنها تتراكم تدريجيا وتحشر في اللاوعي حتى تصبح هي العقل الرئيس له وتصبح وجدان الإنسان وحقيقته وهويته .

ومع ذلك ليس من شك بأن الانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي يمكن يزيد من فر التدخل الخارجي من ناحية، ويزيد من فاعلية التجمعات والتنظيمات النشطة (المتعصبة) من ناحية أخرى. وفي السياسة ليس هناك ضمانات قانونية أو سياسية سوى صحة السياسة المتبعة ذاتها وملاءمتها الأهداف المطلوب تحقيقها... وكي لاتستغل عملية

---

[6] .فكرت نامق:"دور الجامعات في تعزيز الوحدة الوطنية "بحث غير منشور . " .

الإصلاح بما تنطوي عليه من مظاهر انفتاح وتحول ديمقراطي ، ثمة مداخل يمكن تقدم إطارا لاحتواء مظاهر الأزمات المحتملة :

**المدخل الأول:** ويقوم على بلورة سياسة الانتقال السلمي، والمتحكم به، من خلال التأثير في :لرأي العام والنخبات الاجتماعية، لحملها على التفكير بمنطق المستقبل وتجاوز الماضي ، والتغلب على مشاعر العنف الداخلي والشعور بالتعرض للعنف، والمهم في هذا المدخل لا تكون النخبات الاجتماعية المتنافسة في تفكيرها أفعالها حبيسة الماضي وما تركه من آثار.

**المدخل الثاني:** وينطلق من مبدأ السياسة السلمية تقوم على مبدأ الصدق بمعنى الجرأة في مواجهة الواقع. ليس هناك إصلاح حقيقي للعلاقة مع البيئة الاجتماعية والرأي العام دون كسب ثقة الناس وإقناعهم بالتغيير من جهة، وإيمانهم بصدق النوايا من جهة أخرى. وان ما يمكن يقدمه مشروع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي من فوائد وإغراءات للبيئة الاجتماعية تجعل الشعب والنخبات الاجتماعية تشعر بأن ما تجنيه من التسوية الجديدة في إطار انتقال ديمقراطي وسلمي أكثر مما تجنيه من التمرد على الدولة وعلى النظام السياسي أو من التناحر الفئوي.

**المدخل الثالث:** ويركز على إعادة البناء السياسي للبيئة الاجتماعية بمعنى إنشاء وتكوين المؤسسات والهياكل الحديثة المؤطرة والمنظمة والمعقلنة لحركته وسلوكه. بما في ذلك خلق الشروط الملائمة لنمو الهياكل النقابية والحزبية المستقلة (مؤسسات المجتمع المدني) (التي يمكن ) تستوعب الاحتجاج والاعتراض والاختلاف في الرأي، وبالتالي تطور الهيكلية الجديدة للمجتمع.

**المدخل الرابع:** ويتمثل في إعادة التوازنات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بمعنى التمسك بمبدأ العدل والنزاهة والمساواة الفعلية بين الناس والكف عن كل أشكال التمييز والحظوة والعصبية والقبلية أو الطائفية.

**المدخل الخامس:** ويتمثل في حقيقة السياسة هي قبل كل شيء التفاهم والتفاوض مع القوى الواقعية الموجودة في البيئة الاجتماعية والوصول معها إلى التسويات المؤقتة والبعيدة المدى التي تساعد على تحقيق الأهد الوطنية المحددة وهذا يعني أيضا أن تكون هذه الأهداف واضحة بدقة للجميع ومقبولة بل

---

[7] . **ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة : دراسة معاصرة في استراتيجية السلطة، (عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ) وما بعده .**

الديمقراطية لا تعني في العمق سوى افتتاح عصر المفاوضات العامة والاتفاق على أسس المصلحة الوطنية.

**ثالثا:الجامعات بوصفها احد مداخل الاستقرار الاجتماعي والاندماج الداخلي:**

لا تزال الجامعات العراقية على الرغم من كل ما تعانيه من اشكاليات وتحديات علمية وادارية لكن تبقى ركيزة مهمة من ركائز البناء والتقدم داخل المجتمع ايا كان هذا المجتمع ، ومن خلال دراسة ميدانية والتوزيع الديمغرافي نجد ان هناك توزيعا شبه متوازن على اغلب المحافظات العراقية للجامعات والمعاهد ولا توجد هناك تمايز في القبول او ضوابط تختلف بل ان جميعها تابعة لوزارة المركز التعليم العالي والبحث العلمي باستثناء اقليم كردستان .

يتأتى دور الجامعات والمؤسسات من خلال إمكاناتها التثقيفية في التنشئة لغرض الموازنة بين حرية الطالب في التمسك بتقاليده ومعتقداته الفكرية والدينية وبين غرس ثوابت قيمية ، ثقافية معتدلة قائمة على مبدأ قبول الآخر في عقلية وفكر الجيل الجديد ، بمعنى آخر ان الانحراف الفكري والتعصب الطائفي والعنصري يولد التشدد بكل جوانبه الفكرية والمجتمعية خاصة عندما لا توجد محددات مهمة لسلوكيات الفرد وتوجهاته مما ينتج عنف سلوكي حيال الآخر قد يقود الى عنف سياسي وفكري[8].

فالجامعة بوصفها مؤسسة علمية تعنى بتنشئة جيل مهم تعتمد عليه خطط المستقبل وتوجهاتها ، يجب ان لا تبتعد عن حقيقة المشاكل المجتمعية التي تؤثر في أداء وفاعلية الجامعة في تحقيق هدفها بالتنشئة والتثقيف ، وعلى سلوك الطالب الذي سوف يمثل فيما بعد سلوكيات مجتمعية سائدة ومتوارثة ، بمعنى ان الجامعة تمثل البودقة التي تنصهر فيها مختلف التوجهات الفكرية والثقافية والدينية ، فضلا عن ان الجامعة يقع على عاتقها مسألة التمييز بين ما هو معتدل فكريا ومقبول وبين ما هو متطرف مرفوض.

تلك المنظومة التعليمية انتجت حالة مركبة من التعاطي المجتمعي سواءبين الطلبة من مختلف المشارب والانتماءات او من خلال قيم التحضر والتشذيب للثقافات الضيقة والفرعية وصرف اذهان ومدركات الطلبة نحو القيم العلمية والاخلاقية بعيدا عن القيم العشائرية والعصبية القبلية والمذهبية وتبقى المعادلة قائمة وراهنة بحسب قدرة الجامعات والمؤسسات التعليمية ومراكز البحوث على تجاوز السلبيات الذاتية والقدرة على الانتشار داخل المجتمع واحداث عملية التغيير الحضاري المطلوبة من خلال :

---

[8] .فكرت نامق: نفس المصدر السابق ، ص .

إن الحلول اللازمة لمواجهة إعمال العنف والقتل والتهجير التي يعاني منها المجتمع تستلزم ما يأتي :

**أولا:** تفعيل ما يمكن إن نطلق عليه " وسائل الضبط الاجتماعي " للتعامل مع حالة فقدان الأمن عبر توسيع نطاق القانون وتمتين قواعدها لمواجهة أي انحراف اجتماعي حاصل أو سيحصل. فوسائل :لضبط الاجتماعي هي كالضغط الجوي موجودة في حياتنا ولكن لا يشعر بها الأفراد الملتزمون بقواعد القانون، وإنما يشعر بها من يرى أنها تقيد وتعيق تحركاته وتوجهاته وأهدافه سواء أكانت مشروعة أو غير مشروعة.

**ثانيا:** في ظروف الفوضى وعدم الاستقرار يفترض إن تتم عملية( تطويع) للمجتمع تطويعا (عادلا)، بين كافة أفراده لتساهم مساهمة واضحة في خلق حالة مستقبلية مستقرة للمجتمع، وعلى العكس فأن حالة (التطويع الانتقائي) وعملية (التدجين) بمعنى الإجحاف في تطويع المجتمع إن صح التعبير ستؤدي إلى تراكمات وإسقاطات مستمرة تفضي إلى دوامة مستمرة من العنف التي لا تنتهي وشواهد الحروب الأهلية عديدة.

**ثالثا:** إلى جانب الدور الرئيس للمؤسسة القانونية والمتمثلة بالسلطة القضائية والأجهزة التنفيذية والفرعية التابعة لها يفترض إن يتم أتباع ما يأتي:-

-- دعم إلية الثواب والعقاب للخارجين عن القانون والمسيئين.

.- دعم المؤسسة الدينية باعتبارها عامل موحد وعنصر استقرار داخل المجتمع، وليس عامل تفرقة وعنصر فتنة.

- تفعيل المؤسسة الاقتصادية، وتحقيق الأمن الاقتصادي للأفراد خاصة في ظروف الأزمات الأمنية، فأن الهاجس الاقتصادي يكون الأبرز والمسيطر والمتحكم في سلوك الفرد. تحقيق الأمن الاقتصادي يكون بتدعيم كافة المؤسسات الإنتاجية والخدمية، وتبني إلية الضمان الاجتماعي عبرا نشا شبكة الحماية الاجتماعية لكل الأفراد دون استثناء.
- التأكيد على الدور الايجابي للأعلام بوصفه احد آليات الضبط والتنشئة الاجتماعية السليمة على وفق معايير احترام القيم الأخلاقية والقانونية العامة.

**رابعا:** إيجاد صيغ وفق مساومات ومفاوضات سياسية بهدف تحييد الأطراف التي لها دورا في دعم أعمال العنف وعدم الاستقرار داخل المجتمع، لأن إيقاف الدعم الخارجي معناه بقاء تلك الجماعات المهددة للأمن الداخلي كأفراد ضعفاء مشرذمين خارجين عن سلطة القانون.

---

[9] **.اسامة مرتضى : نفس المصدر السابق، ص**

اخيرا يبقى العامل الزمني هو الفيصل في تدعيم ركائز الاستقرار الأمني و الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وما يتم يبنيه من حلول موضوعية عملية تسهم في تثبيط دوامة العنف، والفشل معناه لن يكون هناك خاسر أو رابح، وإنما الجميع خاسرون.

**الخاتمة:**

عملية صنع الوئام في العراق هي ليست بالقضية اليسيرة وانما تستلزم استراتيجيات فرعية في مختلف الاتجاهات لتصب بالمحصلة النهائية باستقرار العراق، والتي تتضمن خطط امنية وسياسية واقتصادية وعسكرية والاهم من ذلك هو تحيد الجانب الامريكي في عدم التدخل في عملية المصالحة الوطنية العراقية بناء على فكرة مفادها ان مركب الفوضى الحالية ساهمت فيه الولايات المتحدة الامريكية وبنسبة كبية ولا تزال.

اضف الى ذلك ضرورة اصلاح المنظومة التعليمية العراقية باتباع خطط طويلة الامد تعزز ثقة المجتمع برصانة الجامعات وتعزيز الثقة فيها الى جانب كل ماسبق على المجتمع العراقي ان يغير مدركاته وتصوراته حول معطيات الواقع العراقي وان يتحرر من عقلية الانتقام والتدمير لان تلك الرؤية اثبتت عدم جدواها وعلى كل الاطراف ان تقدم تنازلات وان يعوا ان من يتضرر جراء اعمال العنف هم انفسهم. ان الاعتدال شرط مهم من شروط الاستقرار والتنمية.